الصراع الفكري في القرن الثالث عشر الهجري

من خلال آثار الشيخ محمد المامي (1202 هـ - 1282 هـ)

عبد الله بن أحمد بن حمدي

يعتبر الشيخ محمد المامي ظاهرة متميزة مما جعل صورته تختلف من حقل إلى حقل فصورته في الذاكرة الشعبية الجماعية تباين صورته التى تعكسها مؤلفاته. وتكاد تكون الصورة الشعبية التى تظهره صالحا له كراماته وخوارقه تغيب الصورة الإصلاحية والأكاديمية للرجل.

فالشيخ محمد المامي من خلال آثاره يبدو مفكرا سياسيا تشغل باله إشكالية السلطة في مجتمع «السيبة» ومصلحا اجتماعيا تؤرقه التراتبية الإجتماعية ومصلحا فكريا يحز في صدره التقليد والتحجر وضيق الأفق.

وسنحاول في هذا البحث المتواضع أن نسلط الضوء على جانب من الجوانب المتعددة لمشروعه الفكري.

ظهر الشيخ محمد المامي في جو فكري ساخن أبرز سماته الجدل الدا ئم والحوار المستمر بين أطراف المعادلة الفكرية في البلد وقد وصل إحساسه بحدة الصراع درجة دفعته إلى وصفهم بـ «الحيارى» وما تحمله هذه اللفظة من معاني القلق والتأزم و الإضطراب والتخبط يقول : «وهم حيارى في المحاورة والمعاصرة تمنع المناصرة»(1).

إن الشيخ محمد المامي يبدو واعيا بخطورة هذا الجدل على الساحة الفكرية وأهميته في نفس الوقت لذلك حاول تشريعه وترشيده محددا هدفه متصدرا خطابه بأمر «جادل» مقيدا ذلك الجدل بإقرار حق أو ابطال باطل يقول : -

جادل بحق ليس يبرح ذابها حقا كهو اوباطلا قد شابها

وبباطل يبني عليه مجادل غرفا يجيد بكفه إخرابها(2)

إلى ان يقول : -

اجماع الأمة في الجدال مسلم تبني عليه ذهابها و إيابها .

وقد تجلى الصراع الفكري في مستويات عديدة نذكر منها :

1 - **المستوى التشريعي** : حيث دار الخلاف بين القطب الفروعي المانع للإجتهاد والقطب الأصولي الداعي إليه.

2 - **المستوى العقدي** : حيث دار الخلاف حول فهم العقيدة وشرحها.

3 - **المستوى الصوفي** : حيث دار صراع حاد بين الطرق الموجودة في البلد.

وقد تعامل الشيخ محمد المامي مع هذه الأطراف تعاملا نقديا واعيا مرتبا إياها حسب أهميتها معطيا النصيب الأوفر من كلامه لبعضها ومكتفيا بالإشارة إلى البعض الآخر.

1 - المستوى التشريعي :

لقد اعتبر الشيخ محمد المامي أن مجتمع القرن 13 هـ يعيش أزمة تشريعية متجسدة في ظاهرتين بارزتين ميزتا ذلك المجتمع فكريا، يقول : «وبعد فحاشى الذي أنزل في كتابه ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون(3) من أن يجمع علينا أهل القرن الثالث عشر حرجين يخلي عصرنا من المجتهدين ويمنع الكلام في نوازلنا على أمثل المقلدين»(4).

وقد نجمت عن الوضعية السابقة ظاهرة خطيرة تمثلت في استقالة الفقه عمليا عن معايشة قضايا الواقع فعطلت الأحكام ومنع النظر في القضايا المستجدة على أمثل علماء الفترة بإدعاء أن الإجتهاد قد توقف وان شروطه قد تعذرت.

إن هذه الوضعية الشاذة التي آل إليها الخطاب الفقهي في البلد هي التي جاء كتاب البادية إفرازا لها فهو استجابة لطلب تقدم به محنض باب بن اعبيد للشيخ محمد المامي: «أدرك الفقه فإنه خرج من الأيدي» فكانت استجابة الشيخ محمد المامي تتمثل في مؤلفه كتاب البادية الذي يعتبر محاولة لترشيد مسيرة الفقه وتصحيحا لمسارها، لأن الفقه المعيش قد تجاوزه الواقع بحاجاته المتجددة حيث لم يعد قادرا على الإستجابة لتحديات الفترة المعيشة فانحصر الفقه وانحرف عن أداء رسالته الإصلاحية وتمحض للجدل والخصام والمناظرة فلقد «أصبح الفقه يثمر من النظر والإ فتراض أكثر ممايثمر من الواقع والفعل»(5) لقد أصبح الفقه أشبه ما يكون برياضة ذهنية تفترض فيها الحوادث افتراضا ويبحث لها عن حلول... وفي عملية الإفتراض تلك لم يكن الفقهاء يتقيدون بالممكن الواقعي بل قد ذهبوا مع الممكنات الذهنية إلى أبعد مدى(6) وقد تجسد ذلك الجدل أساسا فى قطبين يحكمان الوضع الفكري فى البلد ويوجهانه مما أدى إلى غياب الحقيقة وانطماسها وانتشار الحيرة والقلق فى صفوف النخبة المثقفة، والقطبان هما القطب الأصولي والقطب الفروعي، فأدرك خطورة الوضع فخرج من الساحة الصراعية تخفيفا من حدتها وبحثا عن بديل لها يقول : «إني لما رأيت علماء الوقت بين حيزين، حيز أصولي ينحو نحو الإجتهاد ولم يدعه ولم يدع له ويذم التقليد ولم يغن عنه غيره بل لم يستغن هو عنه، وحيز ينحو نحو الفقه ويقول : نحن خليليون ولم يبلغوا مقاصده ولا يكاد أحد الحيزين يجمع بين مسائل الفقه المستبحرة ومسائل الأصول المبيحة للفتيا وكلاهما يطعن في الآخر وكل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا(7).

فبعد أن قرر العجز المعرفي الملاحظ في الطرفين وغياب الرؤية الواضحة في خطابهم،

مظهرا الطابع السجالي فيه، أورد انتقادات ومطاعن كل فريق على الآخر كأطروحة تمهيدا لمناقشتها وتنبيها على تمثلها وإشارة إلى تجاوزها، «فأهل الأصول يذمون الفقهاء بجهل كثير من مسائل الأصول يزري بالفاضل جهله فضلا عن المفتي والمقتصرون على الفقه يذمونهم بعدم استحضارهم أيضا لكثير من مسائل الفقه... ويزري بالفاضل جهله أيضا فهؤلاء أغزر نقلا وأنزر عقلا وهؤلاء بالعكس»(8) ثم شرع في عرض نقيض أطروحته فاحصا هذه الآراء فحصا فكريا مستعملا طريقة حجاجية برهانية، مستخدما بعض المصطلحات النقدية الغريبة على المعجم الفقهي مثل قصور، ليس بمنصور، غير فادح... الخ.

يقول «أما عزارة فروع الفقهاء مع قطع النظر عن النظر فيما ينظر فيه من التخريج والترجيح والعرف وغير ذلك فقصور وأما ذم أصوليي زماننا لهؤلاء الفقهاء وطرحهم ورفض حكمهم وجعلهم سخرية مع عدم ادعائهم للإغناء عنهم في النوازل فليس بمنصور، إما احتجاج الفقهاء على رفض كلام أهل الأصول بجهلهم لبعض الفروع فغير فادح لأن الأصول من الفنون التي لا يذوقها عصب لسان الفهم إلا بالمتمات»(9).

ثم قرر أن ذلك الجو الصراعي هو المسؤول بالدرجة الأولى عما حل بالمجتمع من حرج وضيق نتيجة لمنع التخريج : «فمنعوا التخريج وعمموا التحريج»(10).

وقد قرر بعد المناقشة المنهجية السابقة أن الفصل بين الفروع والأصول فصل مفتعل ناجم عن العجز المعرفي وغياب الحس النقدي والنظرة الشمولية لأن علاقة الأصول بالفروع علاقة تكامل لاتضاد علاقة جزء بكل ووسيلة بغاية فضرورة الأصول تنشأ من لا نهائية الحوادث، فهناك إذن ارتباط عضوي بين الأصول والفروع وعلاقة جدلية بينهما ثم دعافي مرحلة التركيب الى الجمع بينهما استجابة للخطاب القرآني مستعملا لفظي ندبت، وأهلية وما تحملان من معاني الترغيب والتيسير، لأن الأهلية مسألة نسبية لا تخص طبقة دون أخرى. يقول : ندبت من فيه أهلية للجمع أن يجمع بينهما امتثالا للآية «أن الله يأمر بالعدل والإحسان»(11) والعدل الأمور المتوسطة بين طرفي الأفراط والتفريط لذلك جاء شرعنا وسطا في أشياء منها أنه متوسط بين مذهبي القدرية والجبرية وبين المعطلة والمجسمة وبين شرع موسى وعيسى في مسائل القصاص والحائض، فلم يجيبوا إلا بما تجيب به الربوع قال :

ألما على الربع القديم بعسعسا كأني أنادي أو أكلم أخرسا(12)

ورغم الإعراض والصدود عن دعوته فقد قرر المضي فيها شعورا منه بالمسؤولية وأداء منه للواجب الديني لأن التخريج لم يعد فرض كفاية بل أصبح فرض عين يأثم تاركه يقول :

مالي بهذا البلى طوق يحرضني إلا إهتماما بفرض فيه تعيين(13)

لأنه لا يتصور عند القائمين بأمر هذا الدين خلو فترة من الزمن من قائم لله بالحجة لأنه لو عطلت الأحكام ولم تقم الفرائض وتوقفت فاعلية الشـــرع وحركيته وحلت النقمة بالخلق(14) فالمراد عدم تعطيل الأحكام ليظل هناك استمرار وعطاء على المستوى التشريعي عبر الزمان والمكان، فأوضاع الناس متغيرة وحاجاتهم متجددة ومختلفة باختلاف البقاع

والأقوام، لذلك تكون مهمة التشريع للقضايا المستجدة موكلة إلى أمثل الموجودين أي أن البلد الذى ليس فيه مجتهدون يقبل اجتهاد أمثلهم خوفا من تعطيل الأحكام وحرصا على الحركية والتجدد، فالتجديد ظاهرة شرعية ضرورية تفرضها تطور الحياة الإجتماعية وتنوعها لذلك قرر أن المجتمع البدوي يجب أن تتنوع أحكامه بتنوعه تبعا للنوازل والقضايا التي تفرضها طبيعة تكوينه الداخلي، مبينا ذلك من خلال إبرازه للعلاقة التالية :

النازلة.....الـزمـــن.

الوقائع..... النصوص.

فالنوازل تطور في الحياة الإجتماعية وإشعار بضخامة التحديات التي تطرحها أقدار الله لأن النصوص تتناهي والوقائع لا تتناهي يقول:

وللنوازل أحوال وأزمنة تنوعت مثل أحوال الأزامين(15).

وبعد تأكيده على ضرورة التجديد في الميدان الشرعي ذكر أنه معدوم ومحظور في هذا المجتمع يقول :

بقينا وعصر الإجتهادات قد مضـــي فما الرأي أن لم يفت فينـا مقلد

وإن كان لا يدعي به مـــتـــبصر فمن باب أحرى ذو اجتهاد مقيد(16)

فالشيخ محمد المامى يعيش حيرة وقلقا دائمين مصدرهما التضييق علي أمثل علماء تلك الفترة بمنعهم من النظر في النوازل بدعوى أن ذلك من وظيفة المجتهد وأن زمن الإجتهاد قد مضي وانتهي معبرا عن هذه الفكرة بصيغة الجميع ((بقينا)) وما تحمله لفظة بقاء من دلالة على السكون و الرتابة والجمود في فترة أختفي فيها الإجتهاد ومنع رسميا متسائلا عن مصيرهم في حيرة : فما الرأي إن لم يفت فينا مقلد؟

لقد اعتبر الشيخ محمد المامى أن هذه الوضعية ناتجة عن تأصل النزعة الفروعية في المجتمع وتهميش المنحي الأصولي يقول ((لأن أهل هذا الزمان وإن كانوا الي الأصول أحوج فلا يكادون ينتفعون إلا بالفروع لكل أفهامهم (17)

ورغم إيمانه بأهمية الأصول في الميدان التشريعي فقد انتبه الي أن مجتمعه ليس مهيأ في تلك الفترة من تاريخه لتقبل دعوة أصولية، كدعوة جديدة تضع حدا للنظام الفروعي السائد وترفع راية الإجتهاد، فصاحبها لاشك معرض للنبذ والمحاصرة والطرد، ((ومهما يكن فإنكار الجديد هو سنة اجتماعية معروفة وعن طريقه يعمل المجتمع عملية التوازن بين عناصر الثبات وعناصر الحركة، لئلا يجمد المجتمع فيموت ولا يعربد فينحرف، كذلك فإنكار المحافظين المتزمتين ظاهرة تتحرك في وجه كل اجتهاد جديد وتنشط بقدر هجمة حملات التجديد))(18).

لقد كان الشيخ محمد المامي واعيا بخطورة الموقف حيث حرص على إيجاد آذان صاغية، ولم يشأ أن يصطدم بالمجتمع اصطداما مباشرا يخسر بسببه النتائج المترتبة على دعوته. لذا كان أول ما استغل للرد على مانعي التخريج والإجتهاد نصوص من المذهب المالكي كانت مهملة ومهمشة تذم بصريح العبارة التقليد الأعمي والجمود على النصوص، وبذلك يكون

قد استغل نوعا من النقد الداخلي الهادئ لبنية تفكيرهم مستخدما نفس السلاح الذي يستعملون.

بهذه الفكرة يمكن أن نكتشف سر ذلك التعلق والتشبث الشديد بالمذهب المالكي المنتشر في آثاره يقول :

وأما الذي لم يعتقد فضل مالك ويتلوه فهو العابث المتردد(19)

ويقول أيضا «بيد أني لا أحتج إلا بنص في مذهب مالك فليعانقه من كان أهلا لذلك قال أديب معرة النعمان :- (20)

أرى العنقاء تكبر أن تصادا فعاند من تطيق له عنادا»

«ويقول بعد طلب التوفيق من الله والإتكال عليه والإنطلاق من ربقة التقليد الأعمي والجمود وضيق الأفق : ادعينا وجود نصوص بالحكم بالعادة والتخريج للمقلد ثم صارت تلك الدعوي مطلوبا عند قولنا فمن الحجة على الأول قول بن فرحون ناقلا عن القرافي «إن كل ما فى الشريعة يتغير الحكم فيه بتغير العادة المتجددة وليس ذلك تجديد الإجتهاد من المقلد حتى يشترط فيه أهلية الإجتهاد بل هذه قاعدة اجتهدت فيها العلماء وأجمعوا عليها فنحن نتبعهم من غير استيناف اجتهاد»(21).

إن استدلال الشيخ محمد المامي بهذا الكلام الذي يلح ويؤكد على ضرورة مراعاة الأحوال والأزمان في الأحكام الشرعية، المبدوء بـ«أن» التي تفيد التأكيد و«كل» التي تفيد العموم، يوضح أنه يريد أن يبين لخصومه أن كل ما في الشريعة متغير بتغير العوائد المتجددة بفعل التنوع الزماني والمكاني مبرزا أن الإستجابة لهذا المبدإ لاتعني دخولا في الإجتهاد المطلق، وإنما هو مجرد تحقيق لنقطة من نقاط المذهب مهملة يريد إعادة الإعتبار لها لتأخذ مكانها في التفكير الفقهي.

ويقول القرافي في قواعده وابن رشد في رحلته : «أن الأحكام تجري مع العرف والعادة، وينتقل الفقه بانتقالها، وبالغ في ذلك حتى قال : إن اتباع نص الرواية في بعض النوازل من الجهل»(22) أن هذين النصين السابقين ونصوصا أخرى لا يتسع المجال لذكرها اعتبرها الشيخ محمد المامي سندا قويا وبرهانا قاطعا على ما ذهب إليه، فهي لشخصيات بارزة في المذهب تعتبر بمثابة الركائز الأساسية له أمثال القرافي، وابن فرحون، وابن رشد فهؤلاء جميعا يؤكدون على ضرورة حركية الفقه ومسايرته للتطورات الإجتماعية، ويعتبرون أن الجمود على النصوص من أمارات الجهل وانعدام الوعي.

وبعد انتهائه من البرهنة بالنصوص المالكية الصريحة على ضرورة التخريج خاطب المجموعة القليلة التي تمارس ضربا من الوصاية الفكرية بمنعها للتخريج استنادا إلى نصوص مالكية يجهلون مناسبتها لافتقادهم للنظرة الشمولية فهم يأخذون الأحكام ويحاولون تعميمها متجاهلين أو جاهلين إطارها التاريخي الذي أفرزها والإستثناءات التي صاحبتها يقول : «إن نصوص المسلمين المتقدمين المانعة من التخريج لبعض المقلدين لايتصور عند أصحابها خلو